دور الخدمات الاستشارية والتمويلية في دعم المشروعات الصغيرة"– دراسة تحليلية عن الخدمات المصرفية لمصرفي (التنمية – الريفي) في دعم مشاريع الشباب والباحثين عن العمل بمدينة درنة/ ليبيا

عبد الله علي بودر باله
المعهد العالي للمهن الشاملة درنة –ليبيا

ملخص:

يري معظم الخبراء المختصين في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والادارية منها بأن تنامي ونجاح المشروعات الصغيرة يمكن من خلال تحسين أداء الاقتصاد والتغلب علي مشاكله ولهذا فإن المشروعات الصغيرة سواء الصناعية أو الخدمية منها من انجح الحلول للحد من البطالة ومشاكلها واستيعاب الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة والباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والفنية وكذلك الساعين لتحسين مستوي معيشتهم وبذلك ينمو القطاع الخاص الذي اثبت نجاحه ودوره في تحريك ونمو عجلة الاقتصاد وعدم الاعتماد علي القطاع العام المحدود والذي اصبح مثقل ويعاني من المشاكل ابتداء من الوظائف الشكلية والنمو المحدود ناهيك عن محدودية دخل الفرد وتكبيل الابداع الشخصي خاصة في دول العالم الثالث.

وبالتالى فإن الدراسة تهدف إلى التعرف علي دور المصارف التمويلية في تقديم الخدمات الاستشارية والتمويلية من خلال التعرف علي مستوي ونوع وامكانات الخدمات والدعم الفني والاستثمارات التي تقدمها المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف علي انواع القروض الممنوحة ومجالات انشطتها، وأيضاً التعرف علي حجم القروض الممنوحة واعداد المستفيدين منها والتوصل الي مقترحات يمكن الاستفادة منها سواءً من قبل المصارف الممولة أو ممن لديهم أفكار ريادية لإقامة المشاريع.

ولتحقيق أهداف الدراسة سالفة الذكر فقد تم الاعتماد علي الاساليب البحثية في تجميع البيانات: الاسلوب الاول، المقابلات الشخصية مع مسؤولي المصارف والتي حددتها عينة الدراسة، بينما الاسلوب الثاني، استخدام استمارة الاستبيان موزعة علي المتقدمين للحصول علي القروض والمستفيدين والمتحصلين علي قروض. كما صيغت فرضية الدراسة وفقاً للفرضية الصفرية والفرضية البديلة.

ومن أهم نتائج الدراسة الميدانية، إنها أظهرت أن المستوي لمكوناتها كان مرتفعاً حيث حظي بمتوسط حسابي عام (٣.٤٨) وبوزن نسبي (٦٩.٦٪)، كما بينت الدراسة أن مستوي مكونات الخصائص الريادية كان مرتفعاً ومطابقاً لنسب الدراسة الكلية بمتوسط حسابي (٣.٤٨) وبوزن نسبي (٦٩.٦٪)، فى حين أظهرت نتائج الدراسة أن مستوي مكونات الادوار المصرفية الاستشارية ضعيفة بمتوسط حسابي (٢.٩٣٢).

هذا ووفقاً لنتائج الدراسة فإنه يمكن صياغة التوصيات الآتية:

١- اعداد دليل ارشادي وصناعي لتزويد الباحثين عن فرص الاستثمار بالمعلومات والمشاريع اللازمة.

٢- اعداد مسح صناعي للمنطقة لإحصاء عدد المشروعات بشكل فعلي حتي يكون قاعدة لإصدار دليل صناعي.

٣- زيادة الاهتمام والضوابط لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والتأكيد علي التزامها بالشروط العلمية.

٤- التنسيق مع جهات الاختصاص لا عداد دراسات اقتصادية توضح الاحتياجات الفعلية للمنطقة من مختلف انواع المشاريع التي ستعتمد عليها الجهات المانحة في منح القروض.

٥- توجيه المشروعات لاستخدام الموارد المحلية المتوفرة لتنفيذ وتشغيل المشروعات وذلك لإتاحة المزيد من فرص العمل للعناصر الوطنية.

٦- ضرورة العمل علي توفير اختصاصيين وفنيين بالمصارف وتمكينهم من تعزيز قدراتهم وخبراتهم لتحليل جوانب الدراسات الاقتصادية للمشروعات.

٧- توجيه القروض الممولة للمشاريع وتوزيعها في مختلف انواع الانشطة وعدم الاعتماد والتركيز علي انشطة معينة.

٨- تفعيل دور المصارف في النشاط والمتابعة المستمرة للمشروعات وذلك بوضع معايير وضوابط يتم علي اساسها متابعة وتقييم تلك المشروعات.

٩- التعاون مع جهات الاختصاص بكافة القطاعات الاقتصادية وانشطتها المختلفة بالدراسات واقتراح المجالات والمشروعات التي يمكن للمصرف أن يساهم في تمويلها مع اعداد دراسات الجدوى الخاصة بها.

١٠- التأكيد علي المتابعة الميدانية المستمرة لاستخدامات القروض وذلك لضمان حقوق المصرف والتنبؤ المبكر للمشاكل التي تتعرض لها المشروعات نتيجة لاستخدام القروض في غير النشاط الممنوح لأجله القرض.

١١- تفعيل مساهمة المصارف في مساعدة وتنمية الصناعات وذلك بأن تتحمل المصارف بعض الاعباء مثل مراجعة دراسات الجدوى وعقود الاستيراد ومتابعة مراحل التنفيذ وتقديم الاستشارات الفنية.

١٢- مطالبة الادارة بزيادة قيمة المخصص للفرع بما يتناسب مع احتياجات المنطقة وبفتح المجال امام المشروعات الجديدة لخلق فرص العمل والتغلب علي ظاهرة البطالة.

المقدمة:

يري معظم الخبراء المختصين في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والادارية منها بأن تنامي ونجاح المشروعات الصغيرة يمكن من خلال تحسين اداء الاقتصاد والتغلب علي مشاكله ولهذا فإن المشروعات الصغيرة سواء الصناعية أو الخدمية منها من انجح الحلول للحد من البطالة ومشاكلها واستيعاب الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة والباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والفنية وكذلك الساعين لتحسين مستوي معيشتهم وبذلك ينمو القطاع الخاص الذي اثبت نجاحه ودوره في تحريك ونمو عجلة الاقتصاد وعدم الاعتماد علي القطاع العام المحدود والذي اصبح مثقل ويعاني من المشاكل ابتداء من الوظائف الشكلية والنمو المحدود ناهيك عن محدودية دخل الفرد وتكبيل الابداع الشخصي خاصة في دول العالم الثالث.

هذا الإطراء للمشروعات الصغيرة ودورها من حيث المبدأ ولكن التطبيق يحتاج إلي تخطيط محكم وتبني استراتيجيات علي كافة المستويات وتكاتف جميع الجهود علي جميع المستويات من اجل تحقيق ذلك.

ولهذا فإن من أهم السياسات التي يجب أن تراعيها وترعاها الدول هو رسم خطط ومسارات واضحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج مكتمل المعالم للتمويل حيث يعتبر التمويل من المعوقات الاساسية لنجاح واقامة المشروعات خاصة في بداية تأسيسها نظراً لمحدودية الموارد المالية للمبادرين واصحاب الافكار الذين يطمحون لإقامة مشروعاتهم الخاصة.

لذلك اهتمت الكثير من الدول بدعم وتشجيع اصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم القروض والدعم المالي لهم في مختلف المجالات (الصناعية – الحرفية – الخدمية – التجارية – الزراعية ...) وذلك عن طريق انشاء هيئات ومؤسسات ومصارف متخصصة وداعمة وممولة لتلك المشاريع حتي تضمن تنمية هذا القطاع والذي يبدأ صغيراً ثم ما يلبث أن يصبح كبيراً يعود علي الاقتصاد والمجتمع بقيمة مضافة تساهم في حل مشاكله والرقي به نحو التطور والازدهار.

مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه أن التمويل للمشروعات الصغيرة هو الاساس الذي يقوم عليه المشروع وهو اكبر المعوقات التنفيذية التي تعيق اقامة المشاريع عند اصحاب الافكار الريادية، حيث يتبادر لذهن الريادي الذي يرغب في تأسيس أو خلق فرصة تحقق ذاته وطموحاته اسئلة عديدة لا يمكن حصرها بسهولة منها امور فنية ومالية وتمويلية وادارية حتي يستطيع رسم معالم الطريق الصحيح الذي من خلاله يتم تحقيق وتنفيذ مشروعه الحلم، من هذا المنطلق فإن المصارف الداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتطلب تقديم كم من المعلومات المهمة التي يجب أن تتوافر في المشروع وصاحب المشروع نفسه وذلك من أجل ضمان نجاح المشروع المقدم لها.

و لذلك فإن مشكلة الدراسة تتناول التساؤل الآتي:

س: ما مدي مساهمة المصارف المتخصصة والممولة في تقديم الخدمات (الاستشارية، التمويلية) لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل هناك دلالة احصائية بين تقديم هذه الخدمات ونجاح استمرارية تلك المشروعات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التعرف علي دور المصارف التمويلية في تقديم الخدمات الاستشارية والتمويلية من خلال التعرف علي مستوي ونوع وامكانات الخدمات والدعم الفني والاستثمارات التي تقدمها المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف علي انواع القروض الممنوحة ومجالات انشطتها، وأيضاً التعرف علي حجم القروض الممنوحة واعداد المستفيدين منها والتوصل الي مقترحات يمكن الاستفادة منها سواءً من قبل المصارف الممولة أو ممن لديهم أفكار ريادية لإقامة المشاريع.

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة من خلال النقاط الأساسية الآتية:

١- تستمد الدراسة اهميتها من أهمية الموضوع نفسه وهو تمويل المشروعات الصغيرة حيث اثبت الاقتصاديون أن الدول التي تعتمد علي مشروعات صغيرة ناجحة هي دول قوية اقتصادياً ولا تتأثر كثيراً بتقلبات السوق وتتمتع بقدر اكبر من الاكتفاء الذاتي.

٢- التعرف علي قطاع التمويل المتخصص وآلية عمله ومدي مساهمته في دعم المشروعات ومعرفة حجم ونوع الدعم.

٣- محاولة تشخيص مشاكل التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة من حيث حجم التمويل، شروط التمويل، دراسات الجدوى، الدليل الارشادي، الدعم الاستشاري، نوع النشاط.

٤- محاولة تشخيص مشاكل المشروعات الصغيرة المتعثرة واسبابها ذات العلاقة بالتمويل من خلال حجم الاقساط، فترة الاسترداد، عدم القدرة علي السداد، السوق.

٥- المساهمة بنتائج وتوصيات ومقترحات تخدم كلا من المصارف المانحة واصحاب المشروعات.

٦- يمكن أن تساهم هذه الدراسة بإضافة اساس لدراسات قادمة نحن في أمس الحاجة لها.

تساؤل الدراسة:

تتمحور الدراسة بشكل كامل حول سؤال يطرح نفسه هل تقوم المصارف التمويلية المتخصصة بخدمات استشارية وتمويلية كافية لأصحاب المشروعات الصغيرة لدعمها ونجاحها لتحديد معالم طريق النجاح عن طريق دليل ارشادي بما يحقق طموحات اصحاب المشروعات والنجاح لها بما يدعم الاقتصاد الوطني.

المصطلحات والمفاهيم الاساسية للدراسة:

١- التمويل: هو مجموعة الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها من المصادر المتخصصة والمانحة لتمويل عملية الاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية.

٢- الصناعات الصغيرة: تعرف علي إنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج علي نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عدداً محدوداً من الايدي العاملة وتتبع اسلوب الإنتاج الحديث ويغلب علي نشاطها الآلية وتطبق مبدأ تقسيم العمل.

٣- مصرف التنمية: هو مؤسسة مالية تقوم بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشروعات الصناعية الاستثمارية وفقاً للقواعد العامة للإقراض والمحددة في لائحة الصرف.

٤- المصرف الريفي: هو مؤسسة مالية تقوم بمنح قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات نشاط محدود ويخدم منطقة جغرافية محددة وفقاً للقواعد العامة للإقراض والمحددة في لائحة المصرف.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جزئين رئيسيين هما:

الأول: المصارف المتخصصة وهي مصارف متخصصة تم انشاءها من قبل الدولة وذلك لتقديم القروض والتسهيلات والتمويل ومنها: مصرف التنمية، تم تأسيسه وفقاً لأحكام المادة رقم (٦) لسنة ١٩٨١م وتم افتتاح فرع في مدينة درنة عام ١٩٩٩م، والمصرف الريفي، تم افتتاح فرع في مدينة درنة عام ٢٠٠٤م.

الثاني: عينة عشوائية من المتقدمين لغرض الحصول علي قروض من مصرف التنمية والمصرف الريفي لإقامة مشروعاتهم الصغيرة.

الثالث: عينة عشوائية من اصحاب المشروعات الصغيرة والذين تحصلوا علي دعم وتمويل من مصرف التنمية والمصرف الريفي.

عينة الدراسة:

وهي شملت المكونات الآتية:

أولاً: العينة المنتظمة والتي تخص كل من مصرف التنمية والمصرف الريفي وحددت بكل من (مدير الفرع – مدير ادارة القروض والدراسات – رئيس قسم المراجعة) لكل مصرف.

ثانياً: عدد خمسون من المستفيدين من القروض والخدمات المصرفية.

أداة أو أسلوب الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي الاساليب البحثية في تجميع البيانات: الاسلوب الاول، المقابلات الشخصية مع مسؤولي المصارف والتي حددتها عينة الدراسة، بينما الاسلوب الثاني، استخدام استمارة الاستبيان موزعة علي المتقدمين للحصول علي القروض والمستفيدين والمتحصلين علي قروض.

فرضيات الدراسة:

بناء علي مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت فرضيت الدراسة الرئيسية علي النحو التالي:

١- الفرضية الصفرية H_0: لا توجد دلالة احصائية بين تقديم المصارف المانحة للاستشارات الفنية والتمويل ونجاح واستمرار بقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- الفرضية البديلة H_1: توجد دلالة احصائية بين تقديم المصارف المانحة للاستشارات الفنية والتمويل ونجاح واستمرار بقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هيكلية الدراسة:

يشمل الإطار العام للدراسة الجوانب الرئيسية الاتية:

١- الجانب النظري: يهدف هذا الجانب إلي مراجعة الكتب والدوريات والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك لغرض تكوين إطار نظري مناسب.

٢- الجانب الميداني: يهدف إلي تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك لربط الاطار النظري بالواقع العملي وذلك باستخدام المقابلات الشخصية واستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

٣- الجانب التحليلي: يهدف هذا الجانب لعرض النتائج وتحليل البيانات المجمعة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

النتائج والتوصيات:

يهدف هذا الجانب لعرض النتائج المنطقية التي تم التوصل إليها من خلال قاعدة البيانات المتحصل عليها من تطبيق الاساليب الإحصائية مع ذكر بعض التوصيات التي تري الدراسة إنها مهمة ويمكن الاستفادة منها.

حدود الدراسة:

١- الحدود المكانية، اشتملت الدراسة علي مصرف التنمية الصناعية والمصرف الريفي ودورهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا تهدف هذه الدراسة للمقارنة بين الطرفين.

٢- الحدود الموضوعية، ركزت هذه الدراسة في جانبها الموضوعي علي دور المصارف المانحة والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال (القروض، الدعم الفني الاستشاري) وعلاقتهما بمدي نجاح واستمرار المشروعات.

٣- الحدود الزمنية، اجريت الدراسة علي الفرع الرئيسي لكل من المصرف الريفي ومصرف التنمية الصناعية بمدينة درنة/ ليبيا للعام ٢٠١٢م.

الإطار النظري:

المبررات والدوافع التي تبرر الحاجة للخدمات الاستشارية:

١- المشكلات والصعوبات التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة:

(١)- اعتماد المشروعات الصغيرة بشكل رئيسي علي خبرات اصحاب المشروع فخبرة صاحب المشروع تكون سبب رئيسي لفشل المشروع.

(٢)- صغر حجم المشروع يجعل قدرته علي تحمل الخسائر محدودة.

(٣)- النهج غير السليم لبعض اصحاب المشروعات فكثيراً ما يكون المشروع ضحية النزاعات الشخصية لأصحابه.

أولاً: مشكلات التسويق:

تعاني العديد من المشروعات الصغيرة مشكلات تسويقية تحول دون مقدرتها علي النفاذ للسوق لتحقيق النجاح التسويقي ومن ثم الايرادات والارباح المطلوبة ومن اهم تلك المشكلات ما يلي:

١- قصور نظام المعلومات التسويقية بتلك المشروعات وعدم المقدرة علي القيام بدراسات الاسواق المحلية والخارجية.

٢- عدم وجود استراتيجية تسويقية تمكن المشروع الصغير من الوصول إلي الاسواق المستهدفة.

٣- عدم توفر قنوات توزيع دائمة يمكن من خلالها توزيع منتجات تلك المشروعات.

٤- قصور المهارات التسويقية لدي اصحاب المشروعات الصغيرة أو العاملين بها وقد يرجع ذلك لعدم المقدرة المالية لتلك المشروعات علي اجتذاب الكفاءات وتدريبهم.

٥- عدم المقدرة علي تطوير منتجات تواكب المنافع المطلوبة للأسواق.

٦- قصور برنامج التسعير والترويج وعدم المقدرة علي مواجهة المنافسة.

٧- عدم كفاية المساعدات التسويقية المقدمة للمشروعات الصغيرة من الاجهزة المختصة بذلك.

ثانياً: مشكلات الإنتاج:

تتعد المشكلات الفنية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة ومن اهم تلك المشكلات ما يلي:

١- قصور الامكانيات المكانية والموقع والتصميم الداخلي للمصنع بما يؤثر علي الكفاءة الإنتاجية.

٢- قصور الكفاءات الفنية وعدم مقدرة المشروع الصغير علي اجتذاب العناصر الجيدة وتدريبهم وتنمية كفاءاتهم.

٣- عدم توفر مراكز تكنولوجيا تقوم بتطوير التقنيات المتقدمة بما يتفق مع ظروف تلك المشروعات واحتياجاتها.

٤- عدم مقدرة المشروعات الصغيرة علي تطوير تصميم المنتجات ومواكبة احتياجات الأسواق لتصميمات جديدة.

٥- ارتفاع اسعار الخدمات ومستلزمات الانتاج وصعوبة الحصول عليها وتعقيد الاجراءات الخاصة بالاستيراد والجمارك.

٦- انعكاس تقلص الطلب وتذبذبه علي ارتباك جداول التشغيل، مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج.

٧- قصور نظام الرقابة علي الجودة واعتماد القدرات الشخصية لأصحاب تلك المشروعات.

ثالثاً: مشكلات التمويل:

تحتل مشكلات التمويل للمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة لما لها من مردود سلبي علي باقي انشطة المشروعات ومن اهم تلك المشكلات ما يلي:

١- ضعف مصادر التمويل: تعاني المشروعات الصغيرة من نقص مصادر التمويل التي يمكن أن تمدها بالأموال لتغطية احتياجاتها في مختلف مراحل المشروع.

٢- صعوبة التمويل عن طريق الاقراض وارتفاع التكلفة: اتضح أن الكثير من المشروعات الصغيرة لا تعتمد علي رأس المال المملوك فقط رغم ضعفه وتتجنب التمويل عن طريق الاقراض وذلك يرجع إلي أن شروط الاقراض ضعيفة.

٣- التوسيع في بيع الآجل: اتجهت الكثير من المشروعات الصغيرة إلي التوسع في بيع الاجل دون دراسة، ويرجع ذلك إلي رغبتهم في تنشيط مبيعاتهم في مواجهة الركود السائد في السوق.

٤- المبالغة في السيولة: يتجه اصحاب بعض المشروعات الصغيرة إلي المبالغة في الاحتفاظ بالنقدية والأصول السائلة، ويدفعهم إلي ذلك الخوف من مخاطر العجز عن سداد التزامات المشروع.

٥- المشكلات الضريبية: تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات ناتجة عن عجزها عن سداد الضرائب المقررة عليها وقد يزيد من تلك المشكلات عدم احتفاظ كثير من تلك المشروعات بسجلات منتظمة.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الحصول علي التمويل:

تقوم المصارف المانحة بدراسة طلب الحصول علي القرض دراسة وافية ودقيقة لتقليل درجة المخاطرة للعميل حيث تتمثل:

١- التكاليف الإدارية: يجب علي المقترض عدم المبالغة في حجم التكاليف الادارية.

٢- موقع المشروع: حيث يجب علي المقترض اختيار الموقع المناسب للمشروع لكي يقع به المقترض عند القيام بالزيارة الميدانية وأن تكون متوفرة به جميع متطلبات البنية الأساسية.

٣- السيرة الذاتية للمقترض: علي المقترض أن يقدم استبيان بالسيرة الذاتية تتضمن المعلومات العامة عن الخبرة والمؤهل وتراعي دقة هذه المعلومات وصدقها.

٤- المعلومات الوافية عن المشروع: تقديم بيان تفصيلي عن المشروع من خلال اعداد دراسة جدوي شاملة.

٥- التاريخ الائتماني: وهي مدي علاقة المقترض بالمصارف العاملة في الفترة السابقة وحسن المعاملة ومدي الالتزام بالسداد من عدمه علي أن لا يكون قد اشهر إفلاسه أو اتهم بتهمة اقتصادية سابقة.

٦- عدم تقديم ضمانات كافية: سواء إن كانت املاك أو اصول ثابتة أو غيرها لمنح الثقة للمصرف في حالة عدم السداد ولذا ينبغي للمستثمر أن يقدم الضمانات المطلوبة.

٧- نقص المهارات المطلوبة بالمشروع المطلوب تمويله: وهناك تأتي الحاجة إلي ضرورة تقديم بيان عن العمالة المختصة في مجال المشروع المقدم.

٨- عدم المبالغة في قيمة القرض: أي بمعني أن يكون المبلغ المطلوب اقراضه من خلال إعداد دراسة الجدوى المالية مفصلة ويراعي فيها الاقتصاد في التقدير للاحتياجات المالية.

٩- تقديم طلب القرض فقط: وذلك بدون تقديم مستندات تدعم موقف المقترض لدي المصرف للموافقة علي منح القرض.
١٠- عدم وجود دراسة تمهيدية تفصيلية وفنية وتسويقية ومالية للمشروع.
١١- عدم الاخذ بمبدأ أخذ الحيطة والحذر لأي توقع خسارة ودراسة ما مدي درجة المخاطرة في دخول المشروع.
١٢- عدم وجود خبرة في سياسات إنشاء المشروعات الصغيرة والتعاملات المصرفية.
١٣- دراسة عقد منح القرض من حيث ما عليك من الالتزامات وما علي المصرف قبل توقيعه.
١٤- توضيح ما مدي مركزك المالي عند التقدم بالقرض من أرض أو أصول ثابتة.
١٥- يجب أن يكون هناك عملية تخطيطية واضحة للعمل أثناء البدء في تنفيذ المشروع.
١٦- اقناع المقرض بمدي مساهمة المشروع في توظيف عدة عمال ومدي المساهمة في إنتاج سلعة أو خدمة تكون ذات جدوى اقتصادية.

المشكلات المالية والتمويلية للمصانع الصغيرة:

تعاني الصناعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم من مشكلة نقص التمويل اللازم وتوفر هذا التمويل بسعر فائدة معقول بالنسبة للعائد المنتظر علي الأموال المستثمرة وبالتالي فالصناعات الصغيرة وأيضاً المشروعات الصغيرة ليس لديها قدرة مالية لتستطيع مواجهة المنافسة أمام الشركات الكبرى حتي تستطيع أيضاً اجراء الصيانة اللازمة الاستمرارية دورة الإنتاج بتلك الصناعات الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة أعباء تشغيل هذه الصناعات بنجاح ودون تعثر إلا في حالات نادرة جداً فهي تلجأ في بداية حياتها إلي الحصول علي قرض لتقليل المخاطر المالية وقبولها أو لأنها تحتاج إلي قرض لتكملته لتمويل استثمارها في المشروع القصير أو طويل الأجل، هذا وقد تلغي الحكومة مثلاً الدعم الموجه إلي بعض المواد الخام المستخدمة في الإنتاج مما يؤثر علي نشاط صغار المستثمرين وتخفيض هامش أرباحهم؛ بل وقد يصل بالمستثمرين للتعثر لعدم استطاعتهم بزيادة اسعار المنتجات لوجود منافسة شديدة.

جدول (١): يبين أهم المخاطر التي تهدد نجاح المشروعات الصغيرة من وجهة نظر بعض الكتاب

رقم	Sharon Netion	W.Gibbe Dyer	Harold P. Welsh	Janet harris Lange
١	عدم المعرفة بكيفية ادارة وتشغيل المشروع	عدم القدرة علي التفكير الاستراتيجي	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم القدرة علي توفير رأس المال
٢	قصور في التعامل مع الغير	ضعف شبكة الاعمال بين موارد المشروع	ضعف التخطيط	نقص العمالة المدربة
٣	ضعف التمويل وإدارة الاموال	ضعف علاقات التضامن مع الغير	عدم توافر المعلومات المناسبة	عدم اخذ عمل المرأة مأخذ الجد
٤	النمو السريع بدون تحكم	عدم القدرة علي مواجهة الضغوط	ضعف التوجيه بالسوق	عدم توافر بيانات عن الملاك من الإناث
٥	نقص التخطيط الاستراتيجي	عدم التوازن في حياة رائد الاعمال	الفشل في التفويض	عدم القدرة في مواجهة التشريعات الحكومية
٧	عدم القدرة علي الابتكار	عدم القدرة علي تكوين فريق	تعدد الادوار التي يقوم بها رواد الاعمال	صعوبة الحصول علي عقود عمل مع الحكومة
٨	عدم وجود معاونين للمالك/ المدير	قلة التزام المالك/ المدير	عدم المرونة	ارتفاع تكلفة تطوير تكنولوجيا خاصة
٩	قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات.	الرغبة في المستوي المعيشي الفاخر	عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
١٠	الفشل في التعرف علي نقاط القوة والضعف	السلوك غير الاخلاقي أو غير القانوني	نقص المعلومات المرتدة	ضعف التدفق النقدي
١١	عدم تقبل النقد أو الاستفادة منه	ضعف القدرة علي التعبير واقناع الاخرين	عدم القدرة علي مسايرة التطورات	ارتفاع تكليف التأمين

<u>الدراسة الميدانية</u>:

١ – منهج الدراسة:

حسبما تتضمنه مشكلة الدراسة واهدافها فإن المنهج المتبع هو الوصفي التحليلي وذلك بفرض تشخيص وفهم وتحليل وتوضيح الظاهرة موضع الدراسة.

٢ – أداة الدراسة:

تم الاعتماد علي نوعين من اسلوب جمع البيانات النوع الأول، المقابلات الشخصية والتي تخص المسئولين بالمصارف المانحة والممولة وعدد العينة (٦) متمثلة في كلا من(مدير

عام الفرع– رئيس قسم الاقراض والدراسات– رئيس قسم المراجعة) لكل مصرف، أما النوع الثاني، استمارة الاستبيان وقد تم توزيعها علي المستفيدين من خدمات مصرف التنمية الصناعية فرع درنة والمصرف الريفي فرع درنة وعددهم خمسون مبحوث.

وقد تم تقسيم الاستمارة إلي ثلاثة اجزاء رئيسية: الجزء الاول، البيانات العامة عن المشاركين وتتمثل في (النوع – العمر – المؤهل – الخبرة في مجال النشاط) بينما الجزء الثاني، عدد (٨) عبارات تمثلت فى قياس الخصائص الريادية لدي صاحب المشروع مقاسة بخمس بدائل اجابة وفقاً للتدرج الآتي (امتلكها بقوة – امتلكها – لا ادري – لا امتلكها – لا امتلكها علي الاطلاق)، أما الجزء الثالث، عدد (١٢) عبارة تمثل قياس مدي توفر الخدمات التمويلية والاستشارية مقاسة بخمس بدائل إجابة وفقاً للتدرج الآتي: (دائماً – غالباً – أحياناً – نادراً – أبداً) علي أن تقاس حسب مقياس ليكرت الخماسي "Likert".

٣ – موقف الإقراض:

من خلال المقابلات الشخصية للباحث فإن موقف الاقراض لمصرف التنمية الصناعية والمصرف الريفي منذ افتتاحها وحتي نهاية عام ٢٠١٢م.

جدول (٢): يوضح عدد المستفيدين من القروض بأنواعها بالمصرف الريفي بمدينة درنة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢م

ر.م	فروع ومناطق المدينة	المستفيدون حسب نوع القرض			المبلغ المدفوع
		تحسين مستوي الدخل		قروض باحثين عن العمل	
		قروض فردية	قروض مشاركة		
١	الفتائح	١٥٦	٥٧	١٧	٨٥٢٤١٠.٧٣١
٢	الساحل الشرقي	٣١٨	١٨٠	٥٢	١٩٧٣٤٠٩.٣٤٧
٣	الجبيلة	٣٣٩	١٨٦	١١٢	٢٤٤٥٣٥١.٢٥٧
٤	كرسة	١٠٥	٥٣	١٤	٥٨٠٨٣٠.٩٩٠
٥	رأس الهلال	١٠١	٣٠	١١	٤٩٤٨٢٣.٧
٦	البلاد	١٣٨	٦٥	٨	٧٢٢٠٣٧.٥٨٠
٧	المغار	٣٣٥	١٤٥	١١٧	٢٣٠٧٦٤٨.٤٦١
٨	بو منصور	٣٢١	١٤١	٦٧	١٩٧٣٧٢٨.٦٥٠
	الإجمالي	١٨١٣	٨٥٧	٣٩٨	١١٣٥٠٢٤٠.٧١٦

جدول (٣): يوضح عدد المستفيدين من القروض بأنواعها بمصرف التنمية بمدينة درنة خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٢م

التصنيف	العدد	القيمة
صناعات غذائية	١٩	٤٤٧٩٤٢.٠٠٠
صناعات بلاستيكية وكيماوية	٣	٢٨٢٠٤٠.٠٠٠
صناعات معدنية وهندسية	٢١	٨١٦٩٤٦.٠٠٠
صناعات نسيجية	٣	١٣٥٧٤٧.٩٢٠
صناعات جلدية وورقية	٣	٤٥٠٠٠٠.٠٠٠
صناعة مواد البناء	١٠	٩٥٢١٢٥.٠٠٠
صناعات خشبية	٨	٢١٥١٧٦.٦٧٢
انشطة خدمية	١٢٧	٣٤٣٩٧٩٩.٣٦٠
انشطة اخري	٥١	٤١٦٢١٦٠.٠٠٠
الاجماليات	٢٤٥	١٠٩٠١٩٣٦.٩٥٢

٤ – توزيع استمارة الاستبانة وتجميع المعلومات:

تمثلت عينة الدراسة بعدد "٦" رؤساء تم اختيارهم حسب وظائفهم القيادية بطريقة الطبقية النسبية وكذلك توزيع عدد "٥٠" استمارة علي العينة العشوائية من المستفيدين من الخدمات التمويلية واصحاب المشاريع القائمة وقائمة المنتظرين وتم توزيعها بمساعدة بعض الزملاء وتم استرجاع عدد "٤٠" استمارة صالحة للتحليل الاحصائي وهي تشكل ما نسبته ٨٠٪ وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

يتضح من جدول (٤) أن العينة المختارة عشوائياً أغلبها ذكوري حيث يشكل الذكور نسبة ٩٥٪ هذا يدل علي أن المستفيدين والمنتظرين للإقراض هم من فئة الذكور وهذا مرده علي عدم دخول المرأة في المجالات الاقتصادية بشكل فعال. كما أن النسبة العمرية والتي أقل من ٣٥ سنة تمثل ٦٢.٥٪ وهذا مؤشر علي أن جيل المستفيدين المنتظرين من الشباب مما يدل أن الفئة التي تحتاج للدعم وتقديم العون لها والنهوض بها. فى حين أن نسبة ٨٧.٥٪ من العينة من المتحصلين علي الشهادات الجامعية وهذا يدل علي عدم وجود سياسات توظيف وعدم وجود فرص عمل بما دفع بهم للتوجه للمشروعات الصغرى من أجل الحصول علي مورد رزق وتحقيق احلامهم، وكذلك فهو مؤشر جيد لمدي نجاح المشروعات حيث إنها تمثل فئة متعلمة وصغيرة الاعمار.

جدول (٤): بعض خصائص عينة الدراسة بمدينة درنة

المتغير	مستوي التغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	٣٨	٩٥٪
	الاناث	٢	٥٪
العمر	اقل من ٣٥ سنة	٢٥	٦٢.٥٪
	من ٣٥ الي ٤٠ سنة	١٣	٣٢.٥٪
	من ٤٠ الي ٤٥ سنة	٢	٥٪
المؤهل	اقل من ثانوية	–	–
	دبلوم متوسط – ثانوية	٥	١٢.٥٪
	شهادة جمعية – دبلوم عالي	٣٥	٨٧.٥٪
	شهادة عالية	–	–

المصدر: استمارة الاستبيان بعينة الدراسة.

٥ – ثبات اداة جمع البيانات ومصداقيتها:

(١) الثبات Reliability للتأكد من الثبات تم اجراء اختبار معامل الثبات الداخلي Alpha Grobach وذلك باستخدام البرنامج (SPPS) وقد بلغت قيمة الثبات (٠.٨٢٦) وهي قراءة مرتفعة تشير إلي الثبات وقوة التماسك الداخلي.

(٢) الصرف تم باستخدام Statistical validity لقياس الصرف الذاتي بحساب الجذر التربيعي بمعامل ثبات الاختيار وقد بلغ (٠.٨٨٢) وهذا يدل علي الثقة في مقياس الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن العبارة الثالثة والتي تنص علي "انتبه للفرص من حولي واستثمرها" والتي بلغ متوسطها ٣.٠٢ وانحرافها المعياري ١.٠٩ حظيت بالمركز الاخير وهذا يعطي مؤشر ودلالة إنه من الضروري توفير دليل ارشادي وتوجيه للمشروعات وفرص الاستثمار، بينما العبارة الاولي والتي تنص علي "احب التحدي وانجز الاعمال واخذ المبادرة" والتي بلغ متوسطها ٣.١٩ وانحرافها المعياري ٠.٧١٢ حظيت بالترتيب السادس وهذا يعطي مؤشر لفروع الدور الاستشاري للتحفيز والتشجيع علي دخول المشروعات واخذ المبادرة. فى حين العبارة السادسة والتي تنص علي "اجد طرقا لعمل الاشياء بصورة اسرع وبتكلفة أقل" والتي بلغ متوسطها ٣.١٩ وانحرافها المعياري ٠.٧١٢ حظيت بالترتيب السادس مكرر وهي

تعطي دلالة لنقص مستوي الابداع لدي اصحاب المشروعات وهذا يتطلب ويؤثر علي التطوير والتأهيل في المجال الفني جدول (٥).

جدول (٥): توزيع قيمة الدراسة وفقاً للخصائص الريادية فى مدينة درنة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية والوزن النسبي
١	احب التحدي وانجز الأعمال قبل أن تطلب مني وآخذ المبادرة بذلك.	٣.١٩	٠.٧١٢	٦
٢	عندما أواجه مشكلة أو عائق اقضي وقتاً طويلاً في البحث عن الحلول والبدائل	٣.٦	٠.٨٤٩	٥
٣	انتبه للفرص من حولي واستثمرها.	٣.٠٢	١.٠٩	٧
٤	عندما اكلف بمهمة فان انجازها يكون أول أولوياتي حتي وان بذلت لها وقت اضافي	٣.٧٧	٠.٧٤١	١
٥	عندما ابدا عمل جديد اجمع كل المعلومات المتعلقة بهذا العمل	٣.٦٤	٠.٨٢٧	٤
٦	اجد طرقا لعمل الاشياء بصورة أسرع وبتكاليف أقل	٣.١٩	٠.٧١٢	٦
٧	اكون حازما مع من يعملون معي فيما يتعلق بإنجاز المهام المطلوبة	٣.٧٢	٠.٨٠٩	٢
٨	عندما توكل الي مهمة فإنني اكون علي ثقة بقدرتي علي انجازها	٣.٧١	٠.٧٦٢	٣

المصدر: نتائج القياس والتقدير لعينة الدراسة.

أوضحت نتائج دراسة العينة، أن جميع العبارات والخاصة بمقياس مدي مساهمة المصارف في تقديم الاستشارات الفنية والمالية ومتابعة المشروعات كانت متوسطة باستثناء بعض العبارات، العبارة الاخيرة والتي تنص علي "هل المصرف يقدم منشورات ومطبوعات وكتيبات واصدارات متخصصة للاستفادة منها ومحاولة تطبيقها." والتي بلغ متوسطها الحسابي ٢.٦٤٪ وانحراف معياري ٠.٨٩٠ وحظيت بالمركز الاخير، بينما العبارة الحادية عشر والتي تنص علي "هل يمتلك المصرف دليل ارشادي وفني للمشروعات التي كان من بينها مشروعك." والتي بلغ متوسطها الحسابي ٢.٦٤٪ وانحراف معياري ٠.٨٩٠ حظيت بالمركز الاخير ايضاً فى حين أن العبارة السابعة والتي تنص علي "هل المصرف مشرف علي

مشروعك فنياً عن طريق إدارة فنية أو حاضنة اعمال" والتي بلغ متوسطها الحسابي ٣.١٢ وانحراف معياري ١.٠٧ وحضيت بالمركز قبل الاخير، وأخيراً العبارة الثالثة والتي تنص علي "هل يقوم المصرف بزيارتك ميدانياً للتأكد من التشغيل ومعرفة وممارسة مستوي النشاط" التي بلغ متوسطها الحسابي ٣.٣٣ وانحراف معياري ٠.٩٢٩ وحظيت بمركز متأخر جدول (٦).

جدول (٦): توزيع قيمة الدراسة وفقاً لمدي توفر الخدمات التمويلية والاستشارية بمدينة درنة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية والوزن النسبي
١	هل تقبل الارشاد والنصح و تعمل به وتحتاج له في الكثير من الاحيان	٤.٠١	٠.٤٤٧	١
٢	هل يقدم لك المصرف المشورة الفنية والمستجدات والتطورات في مجال العمل	٣.٤٢	٠.٩٢٨	٨
٣	هل يقوم المصرف بزيارتك ميدانيا للتأكد من التشغيل ومعرفة وممارسة مستوي النشاط	٣.٣٣	٠.٩٢٩	٩
٤	هل يطلب منك المصرف تقارير انتاج وتقارير فنية دورية	٣.٦٧	٠.٨٣٩	٦
٥	هل انت علي استعداد للاتصال بالجهات الممولة باستمرار	٣.٨٦	٠.٦٨٧	٢
٦	هل للمصرف إخطارات مالية و اجراءات رادعة في حالة تأخر دفع الاقساط	٣.٨٣	٠.٨٥٣	٣
٧	هل المصرف مشرف علي مشروعك فنيا عن طريق ادارة فنية او حاضنة اعمال	٣.١٢	١.٠٧٠	١٠
٨	هل مستوي ضمانات التمويل في مستوي حجم القرض	٣.٧٥	١.٠٩٧	٥
٩	هليتأخر المصرف في صرف في صرف الدفعات النقدية الدورية للقرض	٣.٨٢	٠.٧٠٦	٤
١٠	هل يستجيب المصرف المانح لطلبات واحتياجات المستفيدين	٣.٦٧	٠.٩٢٩	٧
١١	هل يمتلك المصرف دليل ارشادي وفني للمشروعات التي كان من بينها مشروعك	٢.٦٤	٠.٨٩٠	١١
١٢	هل المصرف يقدم منشورات ومطبوعات وكتيبات واصدارات متخصصة للاستفادة منها ومحاولة تطبيقها	٢.٦٤	٠.٨٩٠	١١

المصدر: نتائج القياس والتقدير لعينة الدراسة.

٦ – اختبار فرضية الدراسة:

تم اختبار فرضية الدراسة بإستخدام معامل لبيرمان وذلك بين تقديم الخدمات الاستشارية والتمويلية ومدي نجاح المشروعات الصغيرة حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٤١٠) وهو ذو دلالة احصائية وبناءً عليه تتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديم الخدمات التمويلية والاستشارية نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

<u>نتائج الدراسة</u>:

كشفت الدراسة أن المستوي لمكوناتها كان مرتفعاً حيث حظي بمتوسط حسابي عام (٣.٤٨) وبوزن نسبي (٦٩.٦٪)، كما بينت الدراسة أن مستوي مكونات الخصائص الريادية كان مرتفعاً ومطابقاً لنسب الدراسة الكلية بمتوسط حسابي (٣.٤٨) و بوزن نسبي(٦٩.٦٪). فى حين أظهرت نتائج الدراسة أن مستوي مكونات الادوار المصرفية الاستشارية ضعيفة بمتوسط حسابي (٢.٩٣٢).

<u>توصيات الدراسة</u>:

وفقاً لنتائج الدراسة فإنه يمكن صياغة التوصيات الآتية:

١- اعداد دليل ارشادي وصناعي لتزويد الباحثين عن فرص الاستثمار بالمعلومات والمشاريع اللازمة.

٢- اعداد مسح صناعي للمنطقة لإحصاء عدد المشروعات بشكل فعلي حتي يكون قاعدة لإصدار دليل صناعي.

٣- زيادة الاهتمام والضوابط لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والتأكيد علي التزامها بالشروط العلمية.

٤- التنسيق مع جهات الاختصاص لا عداد دراسات اقتصادية توضح الاحتياجات الفعلية للمنطقة من مختلف انواع المشاريع التي ستعتمد عليها الجهات المانحة في منح القروض.

٥- توجيه المشروعات لاستخدام الموارد المحلية المتوفرة لتنفيذ وتشغيل المشروعات وذلك لإتاحة المزيد من فرص العمل للعناصر الوطنية.

٦- ضرورة العمل علي توفير اختصاصيين وفنيين بالمصارف وتمكينهم من تعزيز قدراتهم وخبراتهم لتحليل جوانب الدراسات الاقتصادية للمشروعات.
٧- توجيه القروض الممولة للمشاريع وتوزيعها في مختلف انوع الانشطة وعدم الاعتماد والتركيز علي انشطة معينة.
٨- تفعيل دور المصارف في النشاط والمتابعة المستمرة للمشروعات وذلك بوضع معايير وضوابط يتم علي اساسها متابعة وتقييم تلك المشروعات.
٩- التعاون مع جهات الاختصاص بكافة القطاعات الاقتصادية وانشطتها المختلفة بالدراسات واقتراح المجالات والمشروعات التي يمكن للمصرف أن يساهم في تمويلها مع اعداد دراسات الجدوى الخاصة بها.
١٠- التأكيد علي المتابعة الميدانية المستمرة لاستخدامات القروض وذلك لضمان حقوق المصرف والتنبؤ المبكر للمشاكل التي تتعرض لها المشروعات نتيجة لاستخدام القروض في غير النشاط الممنوح لأجله القرض.
١١- تفعيل مساهمة المصارف في مساعدة وتنمية الصناعات وذلك بأن تتحمل المصارف بعض الاعباء مثل مراجعة دراسات الجدوى وعقود الاستيراد ومتابعة مراحل التنفيذ وتقديم الاستشارات الفنية.
١٢- مطالبة الادارة بزيادة قيمة المخصص للفرع بما يتناسب مع احتياجات المنطقة وبفتح المجال امام المشروعات الجديدة لخلق فرص العمل والتغلب علي ظاهرة البطالة.

المراجع:

١- سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة ١٩٩٣م.
٢- أماني محمد عامر، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، ٢٠٠٧ م.
٣- صلاح عبد الباقي، **قضايا إدارية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٩م.
٤- ايمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠١م.
٥- محمد كامل خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**.
٦- **سلسلة كتاب المشروعات الصغيرة**، المركز العربي للموارد البشرية، ٢٠٠٧ م.
٧- **الريادي دليلك لتأسيس مشروعك**، العدد ٢ الخاص بالتعرف علي الخصائص الريادية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

٨- هالة محمد لبيب، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠١ م.

٩- **المشروعات الصغيرة**، المستوي الثالث، الفصل الثاني، مركز التعليم الاسكندرية.

١٠- سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مطبعة الاشعاع، ٢٠٠٠م.

١١- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات المشروعات الصغيرة**، ٢٠٠٣ م.

١٢- ميلود جمعة حاسية، **النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي**، جامعة قاريونس.

١٣- محمد صالح الحناوي، **دراسة الجدوي للمشروعات**، الدار الجامعية، ٢٠٠٥ م.

١٤- محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، ١٩٩٩م.